

بعد قرار تراب: لا حيايد بين «المحورين»

علي حيدر

هذا السقف الذي يحاولون في تل أبيب وواشنطن فرضه على الشعب الفلسطيني أنه مرفوض حتى عند أنصار «أوسلو»، بل يشكل ضربة قاسية لكل المفاهيم والأمال والتنبؤات التي استمرت أكثر من ربع قرن في شرح فلسفة خيار التسوية.

لكن سرعة التطورات الإقليمية التي تزامنت مع متغيرات داخلية أميركية وأوصلت شخصاً بصفات ترامب إلى الرئاسة، رأى فيها نتنياه و معه الطبقة السياسية الحاكمة في تل أبيب فرصة لتحقيق قفزات كمية ونوعية في ما كانوا يعملون عليه بالتدريج على الساحة الفلسطينية.

والآن، ليس أمراً عرضياً اختيار الذكرى السنوية لإعلان «دولة إسرائيل»، 14 أيار، موعداً من أجل بدء السفير الأميركي ديفيد فريدمان، عمله مع لافطة رسمية تحمل عنوان السفارة الأميركية برفقة طاقم من الموظفين. أصل اختيار هذا الموعد من تل أبيب وواشنطن ينطوي على تعمد تجاهل كل الصراخ الرسمي الفلسطيني حول ضرورة مراعاة الحد الأدنى من السردية التي كانوا يروجونها لشعبهم، بل هي أيضاً محاولة لإذلال أميركية إضافية للشعب الفلسطيني تحديداً، وتهدف إلى توجيه رسائل مفادها أن الساحة لم تعد تحتل مساحة لخيار ثالث بين إسرائيل والولايات المتحدة في مقابل خيار المقاومة، بكل امتداداتها الفلسطينية والعربية والإقليمية، وهو ما يؤكد أنه لم يعد هناك مساحة للحيايد بين المحورين: محور فلسطين الذي يمتد إلى طهران، ومحور تل أبيب الذي يمتد إلى واشنطن، مروراً بالرياض.

ويشير اختيار موعد النكبة لتنفيذ قرار نقل السفارة إلى حرص أميركي - إسرائيلي على أن يبدو كتنويع لمسار بدأ في 1948، وامتد عبر 1967، حينما تم احتلال الضفة الغربية وشرق القدس، والآن أن أوان شرعنة احتلال القدس وتهويدها كمقدمة باتجاه أوسع مساحة ممكنة من الضفة المحتلة.

مع ذلك، يتزامن إعلان تنفيذ هذا القرار مع تواصل الكشف عن فضائح فساد نتنياه، بعد توصية الشرطة بتقديم لائحة اتهام بحقه في قضايا فساد تعرف بأرقام 1000 و2000، في الوقت الذي تتوالى فيه فصول الكشف عن قضايا فساد أخرى. ولا يخفى أن نتنياه يحتاج إلى «إنجاز» بهذا المستوى الذي يخاطب به الجمهور اليميني من أجل تعزيز التفافه حوله. ويمكن القول إن هذا التوقيت يخدمه في أكثر من اتجاه، وسيحاول عبره - مع خطوات لاحقة أخرى - تعزيز الطوق السياسي حوله، على أمل أن يساهم ذلك في تثبيت حكومته، وتمتين التفاف «الليكوود» الذي تعود إليه الكلمة الفصل في تحديد مستقبل الرجل سياسياً، مع أن من المستبعد أن تغير التطورات السياسية على المدى البعيد المسار القضائي لفضائح الفساد المتهم بها.

من المأمول أن يستمر على الأقل سنوات طويلة في استنزاف محور المقاومة. ومهما تكن التطورات التي آلت إليها في الساحة العراقية، ومحاولة الولايات المتحدة العودة كقوة احتلال مشرعن، تبلور واقع لم يكن يخطر على بال الجهات الإقليمية والدولية، يتمثل ببلورة قوة عراقية مقاومة قادرة على خوض حروب كبرى ومكلفة متماسكة ومنظمة، وثبت بالتجربة أن لديها الاستعدادات الكاملة للنضحية، وهي تملك رؤية واضحة حول هوية العدو، الأميركي والإسرائيلي، وتؤكد في كل مناسبة بوصلتها التي تتفق مع محور المقاومة.

أما على الساحة السورية، فقد أخفقت كل محاولات إسقاط الدولة ومعها تفكيك تواصل محور المقاومة الذي حقق ترابطاً جغرافياً لم يتحقق منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، إلى جانب بلورة قوى بوصلتها فلسطين ومواجهة الإرهاب. أما على

ليس عرضياً اختيار الذكرى السنوية للنكبة موعداً لعمل السفارة الأميركية

مستوى حزب الله، فتعاظمت قدراته العسكرية والصاروخية بصورة كبيرة، وتنامت خبراته القتالية وتطورت. وعلى نحو مواز، انتزعت إيران إقراراً دولياً بكونها دولة نووية من دون أن تقدم أي تنازلات تتصل بخياراتها الاستراتيجية والإقليمية.

في مقابل كل ذلك، يعمل الأميركي على عدة خطوط في وقت واحد تتصل بكل ساحة من الساحات، من ضمنها بصورة رئيسية «صفقة القرن» التي يراهن فيها على توفير الأرضية لبلورة تحالف استراتيجي وعلني بين إسرائيل والنظام السعودي، وبقية أنظمة «الاعتدال العربي»، من أجل مواجهة تعاضم تمدد قدرات محور المقاومة. لكن يبقى نجاح كل ذلك مشروطاً بتصفية القضية الفلسطينية التي تشكل عنواناً وهدفاً لهذا المحور. على هذه الخلفية، يأتي التصعيد السعودي ضد فصائل المقاومة الفلسطينية التي ترى أنها تشكل عقبة حقيقية أمام نجاح هذا المخطط بوصفها بالإرهاب والتطرف.

نظرياً، كان يمكن اجترار سيناريوات عدة تجسد مخطط تصفية القضية الفلسطينية، ولكن بلحاظ العوامل الداخلية الإسرائيلية والأميركية تم تبني خطة فرض صيغة حلول تلبي أطماع اليمين الإسرائيلي عامة، وتجسد حقيقة الأهداف الصهيونية في أرض فلسطين. ونقطة الانطلاق في فرض تنفيذ هذا المخطط اختارها الأميركي أن تكون قضية القدس، وتتوالى الخطوات التهديدية للقضايا الأخرى، اللاجئ والمستوطنات. لكن المشكلة في

يوصل الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، خطواته ورسائله التي يؤكد فيها مضيته في تنفيذ قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس، والتي سبق أن أعلن اعترافه بها عاصمة للكيان الإسرائيلي. ومع أن الانتقال إلى مرحلة التنفيذ هو الخطوة الطبيعية التالية لأي قرار، فإنه ينطوي على رسائل إضافية تتصل بمواكبته المسار الإقليمي، ولكونه جزءاً من مخطط تصفية القضية الفلسطينية، فضلاً عن الدلالات التي ينطوي عليها اختيار موعد التنفيذ، بالتزامن مع نكبة الشعب الفلسطيني، وبصورة عرضية، تقاطع أيضاً مع توالي الفضائح التي يواجهها رئيس حكومة العدو الإسرائيلي، بنيامين نتنياه، في أكثر من ملف جنائي.

مهما تكن السياقات الداخلية الأميركية، ودوافع ترامب السياسية والشخصية في اتخاذ هذا القرار، فهو يتعلق بجانب واحد من المشهد المركب المتصل بقرار مفصلي وتاريخي بهذا المستوى، كونه يتصل كمنشأ ومفاعيل وساحة بالتسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، والبيئة الإقليمية التي تعاظمت فيها التهديدات والفرص بالنسبة إلى إسرائيل بعد سنوات من الصراع الدموي.

لا شك أن طبيعة ردود الفعل وحجمها في العالم العربي شكلاً منطلقاً وأساساً في مواصلة الاندفاع نحو تنفيذ قرار نقل السفارة إلى القدس، كما يعبر المقربون من ترامب بالقول إنه بعد الإعلان «لم تسقط السماء على الأرض». لكن الانتقال إلى مرحلة التنفيذ يأتي مواكباً وجزءاً من عمليات إعداد الظروف وإنضاجها لإعلان «صفقة القرن» التي يتم العمل عليها كجزء من خطة مضادة أوسع وأشمل باتت أكثر من ملحّة وضرورية - إسرائيلية وأميركية وسعودية - لمواجهة تقدم محور المقاومة في المنطقة.

ولهذه الخطة - الصفقة - متطلبات وأهداف تفرض العمل الحثيث على تصفية القضية الفلسطينية من أجل سلب مبرر وجود المقاومة عبر الادعاء بأن الفلسطينيين تخلوا عن أرضهم وبلدهم، وفي النتيجة لم يعد هناك قضية تستوجب وجود مقاومة، وخاصة في حال التوصل إلى صيغة اتفاق نهائي يضغط بها على الشعب الفلسطيني بقواه المتعددة، بما فيها السلطة لتقبلها. هكذا، وفق هذا المخطط، الذي من الصعب جداً أن يمر كما يخطون، أنه إذا لم يعد هناك داع لوجود مقاومة، فالأولى أنه لم يعد هناك قضية للمحور الذي يمتد من فلسطين عبر لبنان وسوريا والعراق إلى الجمهورية الإسلامية في إيران. من جهة أخرى، لا يخفى النظام السعودي، ومعه إسرائيل، قلقهما المتصاعد من تعاضم وانتصارات محور المقاومة التي توالى مع انهيار خط الدفاع الذي كانت تمثله الجماعات الإرهابية والتكفيرية، وكان



جميع ما أدخل هو مجرد بضائع غذائية ووقود، فيما كان لافتاً أن قطر لم تعلن مشاريع إعمار جديدة ضمن مساعداتها الأخيرة. إلى ذلك، قتلت البحرية الإسرائيلية صياداً فلسطينياً في شمال القطاع واعتقلت اثنين آخرين بدعوى اجتيازهم الحدود ومحاولتهم تنفيذ عملية، الأمر الذي نفاه نقيب الصيادين في غزة، نزار عياش، مؤكداً أن «الاحتلال اعتدى على قارب للصيادين العزل داخل المياه الخاصة بالقطاع».

النفوذ الصيني هناك لن يقتصر على الجانب الاقتصادي، وسيصبح مدخلاً لممارسة ضغط سياسي على هذه الدول بغرض فصلها عن سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالصين. ومن هنا يأتي كلام زيغمار غابرييل، نائب المستشار وزير الخارجية الألماني، حول خطورة ما تقوم به الصين في أوروبا الشرقية، واحتمال أن يقود - في حال عدم التصدي له كما يجب - إلى تهديد وحدة أوروبا.

* كاتب سوري

كبيرة لتحريك عجلة الاقتصاد الذي لا يزال يعتمد على نمط تراكم بدائي. الصين هنا عبر إتيانها بالاستثمارات لا تحرك اقتصادات هذه الدول فحسب، بل تخلق لنفسها منطقة نفوذ اقتصادي عبر الربط بين هذه الاستثمارات ومشروعها الاقتصادي الأساسي المسمى بطريق الحرير الجديد، أو كما يفضل البعض تسميته: حزام واحد - طريق واحد. هذا الربط هو الذي يزجج دول أوروبا الغربية وعلى رأسها ألمانيا، على اعتبار أن

الاتحاد الأوروبي بوصفها ليس فقط شريكاً تجارياً بديلاً عن أميركا بل أيضاً بصفتها طرفاً أساسياً في الحفاظ على صيغة العولة القائمة. وهذا لا يتناقض طبعاً مع بقاء التنافس قائماً على خلفية النفوذ الذي باتت الصين تحظى به في بعض الدول الأوروبية، وخصوصاً الشرقية منها. فهذه البلدان لا تحظى بقاعدة صناعية متينة، ولا تحقق نسب نمو كبيرة قياساً بنظيرتها الغربية، وهي إلى ذلك بحاجة إلى استثمارات

مساعي الولايات المتحدة لتقييد اتفاقات التجارة الحرة ووضع قيود على حركة الرساميل الدولية، حيث بدأ التقاطع واضحاً في طروحاتهما حول أهمية الحفاظ على الهياكل التي تنظم عمل التجارة الدولية، وتمنع ارتكاس الأسواق إلى المرحلة الحماينة. هذه القيادة المشتركة للعولة بدلاً من الولايات المتحدة هي التي جعلت التنافس بين البلدين يتراجع قليلاً لمصلحة مجابهة مساعي ترامب لتقييد التجارة الدولية، وهي التي قرّبت الصين من

وجعلها متناسبة أكثر مع المصالح الأميركية وضع الصين على سكة التقاطع مع أوروبا. فالطرفان متضرران من مساعي الولايات المتحدة لتغليب الحمائية التجارية على قواعد التبادل الحر للسلم، وهو ما يضعهما ليس فقط في مواجهة مع الإدارة الأميركية بل أيضاً في موقع حماية العولة كما أقرتها قوانين منظمة التجارة العالمية. وقد أظهرت أكثر من مناسبة مركزية الدور الذي تلعبه كل من الصين وألمانيا في مجابهة